صندوق النقد العربي
ARAB MONETARY FUND

الاجتماع السابع لمبادرة الإحصاءات العربية "عربستات"

موازين المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي
في الدول العربية – الواقع والتحديات

د. محمد اسماعيل

أمانة اللجنة الفنية - صندوق النقد العربي

11-12 نوفمبر 2020

نقاط العرض

أولاً: المنهجية المتبعة في إعداد ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي في الدول العربية.

ثانياً: مصادر الحصول على البيانات وكيفية معالجتها.

1. ميزان المدفوعات
   - 1.1 الميزان الجاري
     - 1.1.1 الميزان التجاري
     - 2.1.1 ميزان الخدمات
     - 3.1.1 ميزان الدخل
     - 4.1.1 ميزان التحويلات
   - 2.1 الحساب الرأسمالي
   - 3.1 الحساب المالي
2. وضع الاستثمار الدولي.

ثالثاً: التحديات التي تواجه الدول العربية عند اعداد ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي.

رابعاً: الرؤية والخطط الاستراتيجية للتغلب على التحديات القائمة.

- تشير نتائج الاستبيان الى اتباع 10 دول عربية منهجية الطبعة السادسة في إعداد ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي Balance of Payments and International Investment Position Manual, sixth edition (BPM6) الصادرة في عام 2008.
- تطبق 7 دول عربية دليل الطبعة الخامسة لميزان المدفوعات Balance of Payments Manual, fifth edition (BPM5) الصادر عن صندوق النقد الدولي في عام 1993.
- يختلف تاريخ البدء في تطبيق كل منهجية في إعداد ميزان المدفوعات من دولة الى أخري

1- ميزان المدفوعات

1.1 الميزان الجاري

1.1.1 الميزان التجاري

تتمثل المكونات الرئيسية للتجارة الخارجية في الدول العربية بصورة عامة في كل من البضائع العامة (التي تشمل الصادرات والواردات السلعية والسلع المُعاد تصديرها حسب التركيب السلعي والجغرافي وحسب الأغراض الاقتصادية على أساس قيمتها في ميناء الوصول مضافا إليها نفقات النقل والتأمين "CIF")، والتي يتم معالجتها وفقاً لمنهجية إعداد ميزان المدفوعات حيث يتم قيدها على أساس قيمتها في ميناء التصدير (FOB) وتسجيل نفقات الشحن والتأمين في ميزان الخدمات (ضمن بندي خدمات النقل وخدمات التامين). إضافة الى بند الذهب الغير النقدي والذي يدرج في بند منفصل ضمن السلع.

1.1.1 الميزان التجاري (تابع)

تتمثل التحديات التي تواجه بعض الدول العربية عند إعداد بيانات التجارة الخارجية وفقاً لمنهجية إعداد ميزان المدفوعات فيما يلي:

- الحصول على السلع مبوبة وفقا لمتطلبات إعداد ميزان المدفوعات.
- عدم شمول بيانات التجارة الخارجية الواردة من الجهات المُعدة لها على بيانات المناطق الحرة.
- صعوبة الحصول على البيانات الخاصة بقطاع النفط والتي لا يتم الإفصاح عنها في بعض الدول العربية.
- اعتماد بعض الدول على البيانات الواردة من الجهاز المصرفي من واقع نظام الإبلاغ عن المعاملات الدولية (ITRS).
- الحصول على البيانات في التوقيت المناسب.
- صعوبة الحصول على السلع التي يتم شراؤها وبيعها في الخارج من قبل الشركات المُقيمة (السلع قيد المتاجرة).
- صعوبة تقييم السلع التي يتم تبادلها مع العالم الخارجي بدون المرور على المنافذ الجمركية في بعض الدول.
- الحصول على بيانات تفصيلية تتعلق بالسلع المشتراة من قبل المسافرين وتموين السفن والناقلات، إضافة الى السلع المُعدة للتصليح والتجهيز.
- صعوبة السيطرة على الحدود والمعابر، الأمر الذي يؤثر على درجة شمولية البيانات.

1.1.1 الميزان التجاري (تابع)

تعمل الدول العربية على التغلب على تلك التحديات من خلال اتباع الإجراءات التالية:

- عقد الاجتماعات الدورية مع المسؤولين في الجهات المُوفرة لتلك البيانات بهدف التنسيق المباشر وإبلاغهم بالمتطلبات الواجب توافرها في بيانات التجارة الخارجية وفقاً لدليل ميزان المدفوعات، إضافة الى بحث أسباب اختلاف البيانات والعمل على حلها.
- عقد ورش عمل لتدريب معدي البيانات على منهجية ميزان المدفوعات.
- الحصول على البيانات إلكترونياً باستخدام وسائل التقنية الحديثة في هذا المجال.
- تحديد بيانات السلع قيد المتاجرة من خلال البيانات الشهرية للبنوك.
- موافاة الجهاز المصرفي بتحديثات التصنيف الدولي للسلع (HS) في تلك الدول التي تعتمد على البيانات المُستقاه من البنوك.
- قيام بعض الدول بالعمل على تكوين لجان عمل تضم البنك المركزي وجهاز الإحصاء ومصلحة الجمارك لتقييم التجارة الخارجية في الاقتصاد الموازي، وكذا الحصول على بيانات تتعلق بتموين السفن والناقلات والسلع المشتراة من قبل المسافرين.
- عقد مقارنات مع إحصائيات التجارة الخارجية لدول الشركاء التجاريين.

2.1.1 ميزان الخدمات

تشتمل المتحصلات والمدفوعات الخدمية بشكل رئيس على البنود الخاصة بكل من النقل، والسفر، والتأمين ومعاشات التقاعد، والسلع والخدمات الحكومية، والخدمات المالية، وخدمات الاتصالات والحاسب الآلي والمعلومات والاستشارات، وخدمات التشييد، وخدمات الأعمال الأخرى.

2.1.1 ميزان الخدمات(تابع)

بالنسبة للتحديات التي تواجه الدول العربية عند إعداد الميزان الخدمي فهي كالتالي:

- التطبيق الدقيق لمفهوم الإقامة من قبل معدي البيانات.
- دقة البيانات الواردة في نماذج الإبلاغ عن المعاملات الدولية (ITRS).
- عدم القدرة على الحصول على بعض البيانات نتيجة لعدم الاستجابة (أو التأخر في الاستجابة) من قبل بعض الجهات المزودة بالبيانات.
- تطوير التقنيات المستعملة في التقديرات (Estimation) لبعض بنود المتحصلات الخدمية إلى جانب تطوير التنبؤات (Forecasts) الضرورية لأهم البنود التي تمكن من رسم السياسات الضرورية للتحكم في توازنات القطاع الخارجي.
- تعاني بعض الدول من كون قدر كبير من الخدمات لا يتم عبر القنوات الرسمية مما يؤثر على شمولية البيانات الخاصة بتجارة الخدمات.
- عدم قدرة بعض الدول العربية على حصر بيانات القطاع غير الرسمي الذي يمثل نسبة لا يستهان بها في بعض الدول العربية.

2.1.1 ميزان الخدمات(تابع)

للتغلب على التحديات السابق ذكرها تقوم الدول العربية بالإجراءات التالية:

- قيام بعض الدول بتطبيق منظومة ذكاء الأعمال للاستفادة من التقنيات الحديثة في مجال قواعد البيانات، وربط البيانات متعددة المصادر لتوفير رؤية موحدة ومتكاملة عن الإحصاءات المستخدمة في إعداد البيان.
- تنفيذ مسوحات واستبيانات في مجال الصادرات والواردات الخدمية.
- التعاون مع الأجهزة الإحصائية والجهات الأخرى المزودة للبيانات بهدف تزويد معدي ميزان المدفوعات بالبيانات الخاصة بالميزان الخدمي، وذلك من خلال توقيع مذكرات التفاهم في هذا الإطار.
- تحاول بعض الدول العربية الحصول على البيانات من خلال نظام السويفت لمقاربتها مع التقديرات المستخدمة في البنود التي لا تتوافر عنها بيانات.
- يمثل العمل على تطبيق مفاهيم الطبعة السادسة لميزان المدفوعات عند إعداد البيانات الخاصة بميزان الخدمات أحد أهم الإجراءات المستقبلية التي تعمل بعض الدول العربية على تنفيذها في هذا الشأن.
- الاتصال والتنسيق المباشر مع معدي البيانات للتأكد من دقة البيانات والتصنيف.

3.1.1 ميزان الدخل

تتكون المتحصلات والمدفوعات الخاصة بميزان الدخل بشكل رئيس من دخل الاستثمار الذي يشمل الأرباح والفوائد والارباح المعاد استثمارها والفائدة، وتعويضات العاملين وتشمل التعويضات التي يحصل عليها عمال الحدود والعمال الموسميون الذين يعملون لفترة زمنية قصيرة (أقل من عام).

3.1.1 ميزان الدخل(تابع)

تتمثل أهم التحديات التي تواجه مُعدي البيان في الدول العربية فيما يلي:

- انخفاض مستوى شمولية البيانات الواردة من بعض الجهات في عدد من الدول العربية.

- عدم قيام الجهات بتوفير البيانات في التوقيت المناسب وبالتفصيل المطلوب، وذلك في بعض الدول العربية.

- صعوبة تقدير الأرباح، والفوائد للقطاعات الأخرى غير الرسمية، والأرباح المعاد استثمارها، وبيانات قطاع التأمين، وتعويضات العاملين في بعض الدول العربية.

3.1.1 ميزان الدخل(تابع)

للتغلب على تلك التحديات هناك بعض الإجراءات التي تتخذها الدول في هذا الشأن:

- اتجاه بعض الدول العربية نحو إعداد نماذج جديدة لتجميع البيانات الخاصة بقطاع التأمين وإعادة التأمين ودراسة مدى إمكانية إرسالها مباشرة للشركات العاملة في هذا المجال أو إرسالها الى هيئة الرقابة المالية.

- قيام بعض الدول العربية بإعداد مسح خاص لشركات الاستثمار الأجنبي في تلك الدول.

- الاعتماد على مصادر أخرى لتلك البيانات مثل ITRS أو السويفت.

- عقد اجتماعات دورية وزيارات ميدانية مع الجهات المزودة بالإحصاءات لتحسين جودة البيانات الواردة منهم وتكون وفقاً لأحدث المفاهيم المطبقة (الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات).

4.1.1 ميزان التحويلات

- يشتمل هذا البند في معظم الدول العربية على كل من التحويلات الرسمية (المنح النقدية والسلعية، والضرائب على الدخل، والتحويلات الجارية الأخرى)، والتحويلات الخاصة (تحويلات العاملين، والتحويلات الشخصية، والتحويلات الجارية الأخرى).

4.1.1 ميزان التحويلات (تابع)

تتمثل أهم التحديات التي تواجه الدول العربية المستوفية للاستبيان فيما يلي:

- عدم تصنيف البيانات بصورة دقيقه في نماذج الإبلاغ عن المعاملات الدولية ITRS وفقا لمفاهيم ميزان المدفوعات، أو التصريح بصورة واضحة عن الغرض من التحويل.
- عدم توافر البيانات الخاصة بالتحويلات بالشمولية المطلوبة في بعض الدول العربية.
- بعض التحويلات الخاصة تتم خارج القنوات الرسمية، في بعض الدول العربية، الأمر الذي يصعب معه الحصول على تلك البيانات.
- غياب التنسيق التشريعي الذي يتيح الحصول على البيانات الخاصة بالتحويلات.

4.1.1 ميزان التحويلات (تابع)

وللتغلب على هذه التحديات، قامت الدول باتخاذ عدد من الإجراءات كالتالي:

- تطبيق نظام الإبلاغ عن المعاملات الدولية ITRS في بعض الدول التي لاتقوم بتطبيقه.
- قيام بعض الدول بإعداد دراسة أو استبيان بالتعاون مع الجهات الأخرى المعنية بهدف تقدير تلك التحويلات التي تتم عبر القنوات غير الرسمية.
- تحديث وتطوير الاستمارة الخاصة بجمع البيانات بحيث تتضمن الغرض من التحويل وغيرها من البيانات المطلوبة.
- تنظيم لقاءات وورش عمل بصورة دورية (إضافة إلى وسائل الاتصال الأخرى) لمعدي البيانات الخاصة بميزان التحويلات.

2.1 الحساب الرأسمالي

يحتوي الحساب الرأسمالي في معظم الدول العربية المستوفية للاستبيان على كل من الأصول غير المنتجة غير المالية والتصرف فيها (منظورة أو غير منظورة)، والتحويلات الرأسمالية.

يوجد عدد من التحديات أمام الدول العربية عند إعداد هذا البيان، وهي كالتالي:

- يمثل الحصول على البيانات بالتفاصيل والدقة المطلوبة، إضافة الى الانتظام في التزويد بتلك البيانات، أحد أهم التحديات التي تواجه بعض الدول العربية في هذا الشأن.
- عدم التصريح بصورة واضحة عن الغرض من التحويل في بعض الدول العربية.
- غياب الإطار التشريعي، في بعض الدول العربية، الذي يمكن الجهة معدة بيان ميزان المدفوعات من الحصول على البيانات الخاصة بالحساب الرأسمالي من الجهات المعنية التي تتوفر لديها تلك البيانات.

2.1 الحساب الرأسمالي

طبقت بعض الدول العربية الإجراءات التالية للتغلب علي التحديات السابقة:

تسعى معظم الدول العربية نحو الحصول على بيانات تخص هذا البند من مصادر أخرى.

سعي بعض الدول العربية، التي لا تتوافر لديها بيانات لإعداد الحساب الرأسمالي، نحوتجميع البيانات المطلوبة من خلال نظام السويفت، وكذا الطلب من الجهات الأخرى المعنية (خاصة وزارة الخارجية) موافاتها بتلك البيانات المطلوبة بصورة تفصيلية حتى تتمكن تلك الدول من إعداد ميزان الحساب الرأسمالي.

3.1 الحساب المالي

يتكون الحساب المالي في معظم الدول العربية من كل من بنود الاستثمار الأجنبي المباشر، واستثمارات الحافظة، والاستثمارات الأخرى، والتغير في الأصول الاحتياطية.

وتتمثل التحديات التي تواجه الدول العربية في هذا الشأن فيما يلي:

- عدم توافر البيانات بالدقة والتوقيت ودرجة الشمولية المطلوبة في بعض الدول العربية.
- كما هناك عدد من الجهات المعنية في بعض الدول العربية تعتبر هذه البيانات سرية.
- تعاني بعض الدول العربية من تجميع البيانات المتعددة المصادر ومحاولة مقاربتها لتكون أكثر دقة وشمولية وفقا لمعايير ميزان المدفوعات.
- صعوبة الحصول على البيانات الخاصة بالأفراد والشركات (خاصة في جانب الأصول) وذلك في بعض الدول العربية.

3.1 الحساب المالي (تابع)

قامت بعض الدول العربية بتطبيق الإجراءات التالية للتغلب علي التحديات سالفة الذكر:

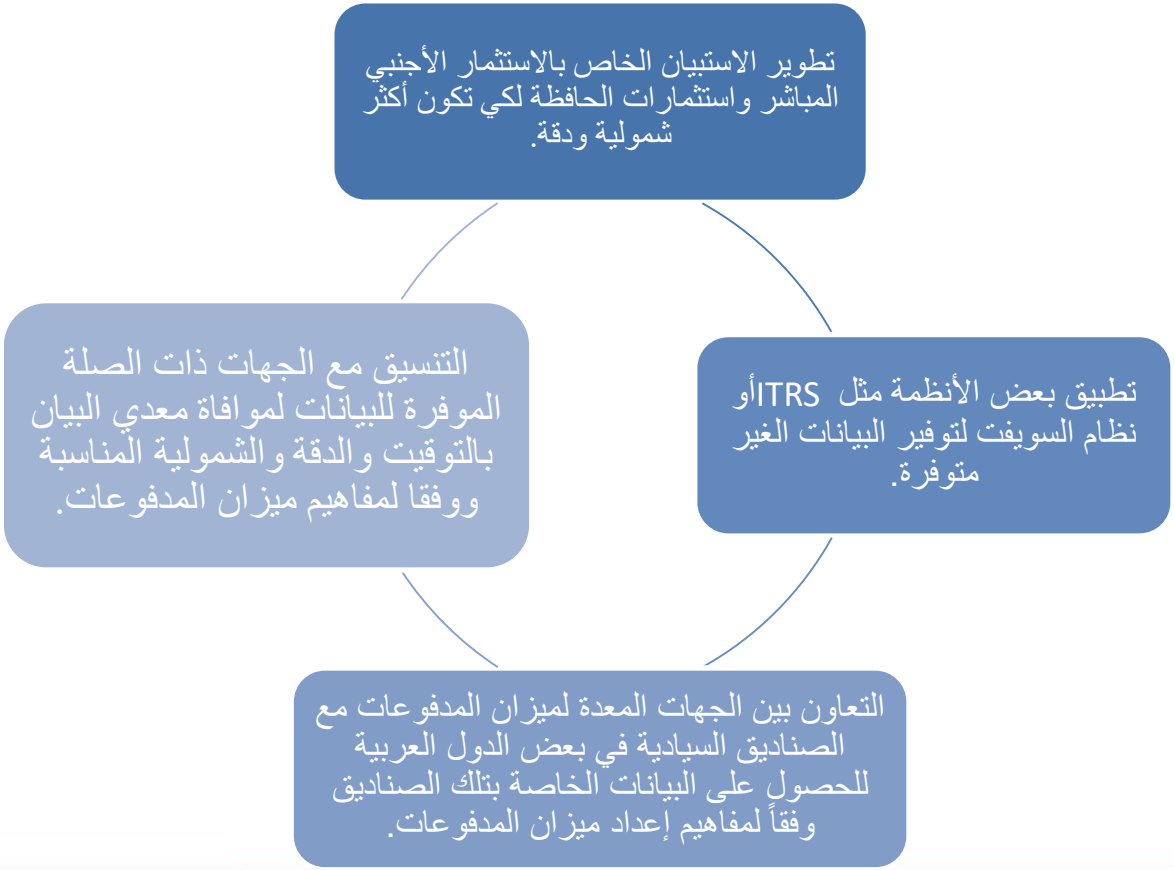

2- وضع الاستثمار الدولي

تتمثل البنود المكونة لوضع الاستثمار الدولي في كل من الاستثمار الأجنبي المباشر، واستثمارات الحافظة، والاستثمارات الأخرى، والأصول الاحتياطية.

تواجه بعض الدول العربية عدد من التحديات عند إعداد بيان وضع الاستثمار الدولي، نعرضها فيما يلي:

- تعاني بعض الدول العربية من عدم توافر بيانات دقيقة حول رصيد استثمارات المقيمين في الخارج.
- عدم تنفيذ مسح الاستثمار الأجنبي المباشر بصورة دورية في بعض الدول العربي.
- عدم ورود البيانات في التوقيت المناسب وبالدقة والشمولية المطلوبة.
- عدم القدرة على إعداد رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر بصورة سنوية حسب التوزيع الجغرافي.
- تعاني بعض الدول العربية من عدم القدرة على توفير بيانات جانب الأصول (أفراد وشركات).

2- وضع الاستثمار الدولي (تابع)

- يمثل عدم توافر بيانات تتعلق بالتدفقات الخارجة تحدياً كبيرا في بعض الدول العربية.
- بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر تقديرية في بعض الدول العربية.
- عدد من الدول العربية أشار الى أن الكثير من البيانات الواردة من الجهات المعنية تكون غير واضحة نتيجة لعدم الإفصاح بصورة واضحة عن الغرض من التحويل.
- بعض البيانات لايمكن الحصول عليها بشكل ربع سنوي في بعض الدول العربية.
- تعاني بعض الدول من عدم اتساق البيانات الخاصة بالأرصدة مع تدفقات ميزان المدفوعات إضافة الى عدد من القضايا الفنية الأخرى مثل: عدم الأخذ في الحسبان تغيرات سعر الصرف، وتغيرات القيمة السوقية والاعتماد على بيانات (FDI) الواردة من خلال (ITRS) وليس الأرصدة الواقعية من واقع ميزانيات الشركات.

2- وضع الاستثمار الدولي (تابع)

للتغلب على تلك التحديات تتبع بعض الدول العربية الإجراءات التالية:

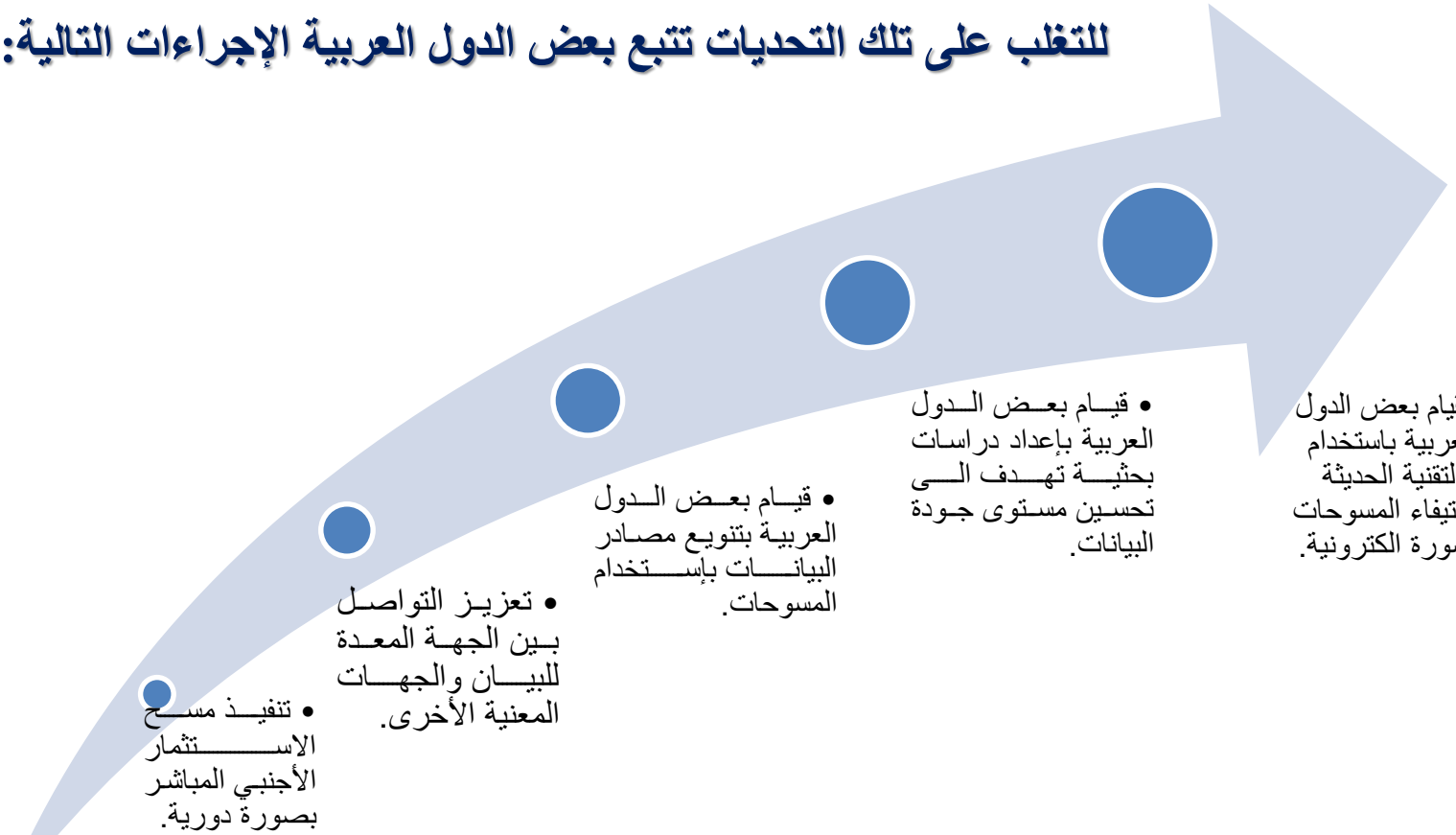

2- وضع الاستثمار الدولي (تابع)

تابع - للتغلب على تلك التحديات تتبع بعض الدول العربية الإجراءات التالية:

على ضوء ما سبق وفي ظل الوضع الراهن لاعداد ميزان المدفوعات في الدول العربية الأعضاء، نعرض فيما يلي أهم التحديات في هذا الشأن:

- تنفيذ المسوحات بشكل دوري، وعدم توافر بعض البيانات وفقا لمتطلبات الطبعة السادسة.
- تجميع البيانات من مصادرها نتيجة لتعدد هذه المصادر، إضافة الى عدم إستجابة بعض هذه المصادر.
- صعوبة الحصول على البيانات من مصادر خارجية في الوقت المحدد وبالدقة والشمولية المطلوبة.
- بعض البيانات التي يتم الحصول عليها في بعض الدول لا تحتوي على بيانات تفصيلية.
- صعوبة الحصول على البيانات بصورة ربع سنوية في بعض الدول.

- يتطلب نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية (ITRS) تطويراً مستمراً وفقاً لأحدث المنهجيات، حيث يعتبر هذا النظام من أهم مصادر بيانات ميزان المدفوعات في عدد من الدول العربية.
- بذل المزيد من الجهود الهادفة نحو تحسين جودة إحصاءات ميزان المدفوعات خاصة المصرح بها من طرف البنوك وذلك بمقارنتها مع البيانات الأخرى (مسوحات، بيانات SWIFT، السجلات الإدارية...) وذلك لإضفاء مزيداً من الدقة والتفصيل لهذه الإحصاءات وتحليلها بصفة ناجعة.
- دعم الموارد اللوجستية عن طريق الاشتراك في أهم قواعد البيانات الاقتصادية والمالية الدولية.
- التزود بالتطبيقات والبرمجيات الحديثة اللازمة لمواكبة كل التطورات في مجال إحصاءات القطاع الخارجي.

- إعادة صياغة قواعد العمل الإحصائية والنظم المعلوماتية (التطبيقات) من خلال تحديثها لمواءمتها مع توصيات الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات (BPM6).
- تطوير نظام الكتروني لتجميع وضبط الإحصاءات عبر إجراء مسوحات حول تدفّقات ومراكز الاستثمارات الأجنبيّة (للاستثمار المباشر وغير المباشر) نظرا لأثرها الإيجابي في تحسين نوعية البيانات ومطابقتها للمعايير والمواصفات الإحصائية الدولية.
- إضافة المزيد من المسوحات لتشمل مجالات أخرى تتعلق بالخدمات على غرار الخدمات الطبية وتقنيات المعلومات وغيرها من الخدمات الأخرى.
- تحسين التقنيات المستعملة في عمليات التقديرات (Estimation) لبعض بنود ميزان المدفوعات إلى جانب تطوير الجهود المتعلقة بالتنبؤات (Forecasts) لأهم البنود وذلك في إطار رسم السياسات الضرورية للتحكم في توازنات القطاع الخارجيّ.

- كما تواجه بعض الدول تحديات في مجال تقييم رصيد (TOCK) الاستثمار الأجنبي المباشر، وكذا تقييم الأرباح المعاد إستثمارها.
- لم تقوم بعض الدول باجراء مسح للإستثمار الأجنبي المباشر.
- صعوبة إجراء تقديرات واقعية لتحويلات العاملين بالخارج في بعض الدول، وذلك في ظل استخدامهم القنوات غير الرسمية.
- صعوبات تواجه مصادر البيانات في إعداد المعلومة بالطريقة الصحيحة وفقا لمفاهيم ميزان المدفوعات.
- عدم توفر بيانات حول تدفقات الإستثمار الى الخارج في بعض الدول.
- عدم تجاوب بعض الجهات وخاصة الشركات المملوكة للقطاع الخاص.

- التحديات التي تواجه بعض الدول ذات الأوضاع الخاصة مثل الوضع الفلسطيني والذي يتمثل في عدم القدرة على السيطرة على الحدود والمعابر.
- اختلاف وتنوع وتيرة استلام الإحصاءات (شهري، فصلي، وسنوي) وصورتها (ورقي أو رقمي).
- غياب بعض المسوحات والاستبيانات الضرورية كالمسوحات الخاصة بالقطاع الخاص الغير المصرفي والمالي، وتلك المتعلقة بالقطاع العام من وزارات ومؤسسات عامة.
- عدم توفر التنسيق مع بعض الجهات الأخرى الموفرة للإحصاءات داخل بعض الدول بسبب غياب الإطار التشريعي في هذا الشأن.

- عدم توفر بعض البيانات الاحصائية الاقتصادية (العقارات، الاستثمار، المغتربين، التعليم، الطبابة، الخدمات، الدخل، العمالة الأجنبية، الخ.) في بعض الدول، الأمر الذي يتطلب الإعتماد على التقديرات في هذا الإطار.
- حاجة معدي ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي في بعض الدول للتدريب والدعم الفني الشامل للتحول من تطبيق الطبعة الخامسة إلى تطبيق الطبعة السادسة.

رابعاً: الرؤية والخطط المستقبلية للتغلب على التحديات القائمة وتطبيق أحدث المنهجيات في إعداد ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي (الطبعة السادسة) في الدول العربية

- قيام بعض البنوك المركزية بتطبيق منهجية جمع البيانات من خلال سويفت والتي سيتم من خلالها جمع البيانات المتعلقة بالمعاملات الدولية حسب الغرض.
- التدريب المستمر بهدف إتاحة الفرصة للقائمين على إعداد ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي لتطبيق أحدث المنهجيات الدولية المتبعة في مجال الإحصاءات والتقنيات المتعلقة بها.
- تعزيز التعاون المشترك بين المؤسسات المحلية، بالإضافة الى محاولة التنسيق المباشر مع كافة مزودي البيانات لضمان جودة ودقة شمولية المخرجات.
- توجه بعض الدول التي تطبق الطبعة الخامسة في إعداد ميزان المدفوعات ووضع الإستثمار الدولي الى تطبيق الطبعة السادسة خلال الفترة المقبلة.

رابعاً: الرؤية والخطط المستقبلية للتغلب على التحديات القائمة وتطبيق أحدث المنهجيات في إعداد ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي (الطبعة السادسة) في الدول العربية

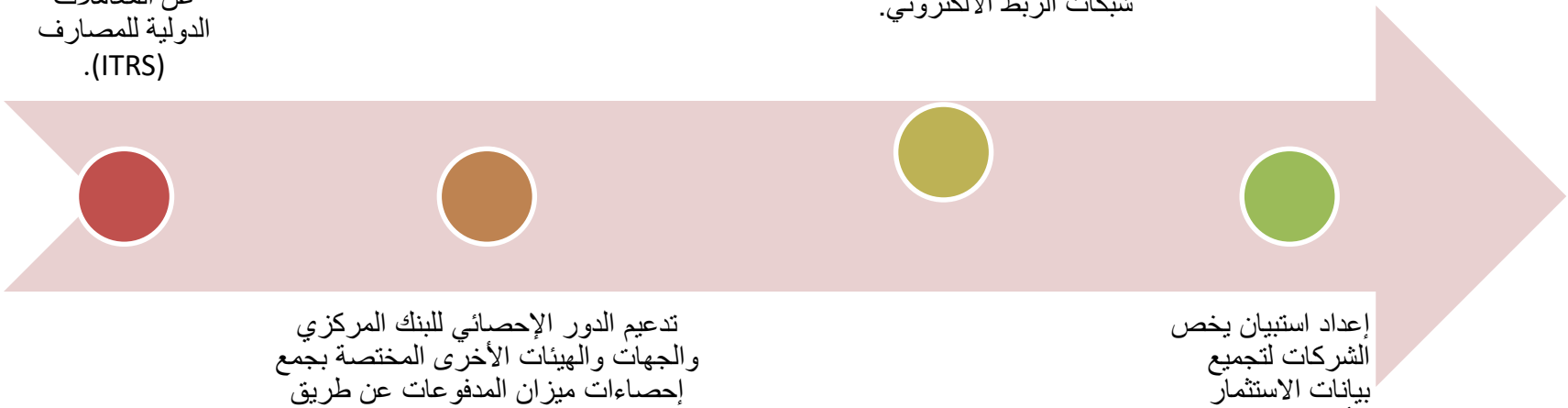

- دعم المنظومه المعلوماتية والإحصائية بالبنوك المركزية والجهات الأخرى المكلفة باعداد ميزان المدفوعات بأحدث قواعد البيانات التي تضمن القيام بالوظائف التالية:
  - تخزين البيانات وتنظيمها.
  - ربط البيانات المتعددة المصادر لتوفير رؤية موحدة ومتكاملة.
  - متابعة تنفيذ الاستراتيجيات والخطط الموضوعة من واقع البيانات والمؤشرات.
  - تحسين جودة البيانات لأهداف التحليل والتنبؤ واتخاذ القرار.
  - تحسين سبل توزيع ونشر الإحصاءات.
- إيجاد طريقة لتقدير تحويلات العاملين بالخارج في الدول التي يستخدم فيها القنوات غير الرسمية لاجراء تلك التحويلات.
- تحسين جودة وشمولية البيانات ودقتها من خلال الإعتماد على مصادر أخرى للبيانات سواء المحلية منها أوالدولية.

- عقد لقاءات واجتماعات مع جميع الجهات المزودة بالبيانات المتعلقة بميزان المدفوعات، بهدف تذليل العقبات والحصول على بيانات ذات دقة ومصداقية تلبي متطلبات إعداد ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي.
- إضافة الى توحيد وتحديث المفاهيم لدى معدي البيانات بتلك الجهات وفقا لمنهجية دليل اعداد ميزان المدفوعات وذلك من خلال عقد ورش عمل بصورة دورية (سنوية – نصف سنوية) لتدريبهم في هذا الشأن.
- تقترح بعض الدول العربية ان يقوم صندوق النقد العربي بتقديم الدعم الفني والمادي في مجال إعداد المسوحات الخاصة بميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي.
- عقد دورات وورش عمل لمعدي ميزان المدفوعات في الدول العربية.

صندوق النقد العربي
ARAB MONETARY FUND

مع الشكر

الأمانة الفنية لمبادرة الإحصاءات العربية

http://www.amf.org.ae
STAT@amf.org.ae